

بلاغ صحفي

في لقاء تنسيقي حول تفعيل مشاريع تنزيل القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بجهة كلميم وادنون

السيد سعيد أمزازي: "جهة كلميم وادنون تزخر بفرص كفيلة بخلق دينامية قوية للنمو".

ترأس السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة، صباح اليوم السبت 06 مارس 2021 بمقر ولاية جهة كلميم وادنون، أشغال اللقاء التنسيقي الجهوي مع السلطات الولائية والمنتخبين والشركاء، بحضور السيد إدريس أوعويشة، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بقطاع التعليم العالي، والسيد محمد الناجم أهباي، والي جهة كلميم وادنون، والسيدة مباركة بوعيدة، رئيسة مجلس جهة كلميم وادنون.

وبروم اللقاء التنسيقي، الذي حضره أساسا السادة الكتاب العامون لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي ورئيس جامعة ابن زهر بأكادير، والسيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، والمندوب الجهوي لقطاع التكوين المهني، تعزيز التعبئة حول تنزيل مشاريع تنفيذ أحكام القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والبرنامج الجهوي لتنزيل مقتضياته، كما يهدف إلى تعزيز التعبئة والتواصل مع الفعاليات الجهوية وشركاء المنظومة التربوية لضمان الانخراط الفعلي في الإصلاح، اعتبارا لكون قضية التعليم شأن مجتمعي يتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين والشركاء للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحقيق الأهداف المنشودة.

كما عرف هذا اللقاء أيضا مشاركة رؤساء المجالس الإقليمية وممثلي جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، كما تابعه عبر تقنية المناظرة المرئية السادة عمال أقاليم سيدي إفني، أسا الزاك وطانطان والسيدة والسادة المديرية والمديرين الإقليميين بالجهة. ورحب السيد والي جهة كلميم وادنون، عامل إقليم كلميم، في بداية هذا اللقاء، بالسيد وزيرين والوفد المرافق لهما، معتبرا أن صدور القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يعد تنويجا لمسلسل من الإنجازات المولوية السامية التي حرص جلالته على تحقيقها بحكمة وتبصر، وتتبع مستمر للرتقي بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وتوفير كل متطلبات الحياة المعاصرة.

وأكد السيد الوالي بأن سلطات ولاية وأقاليم الجهة، بالإضافة إلى انخراطها المستمر في جهود المواكبة والمساعدة التي تقدمها بشكل منتظم لهذه القطاعات من أجل تيسير أداء مهامها وتنفيذ مشاريعها، تظل جاهزة دوما وستبقى كذلك لتعبئة كافة الفاعلين للعمل من أجل إنجاز هذا الورش المصنف في صدارة الأولويات الوطنية، مشيرا إلى انخراط المجالس المنتخبة في دعم هذا المجهود من خلال المساهمات التي حُصصت في السنوات الأخيرة لفائدة هذه القطاعات.

بدورها ثمنت رئيسة مجلس الجهة، الجهود المقدمة من أجل النهوض بالمنظومة التعليمية بالجهة، مشيدة بأداء الأسرة التربوية بغية تمكين الناشئة من مواكبة وتتبع الدروس حضوريا وعن بعد طيلة فترة الجائحة، بدعم من السلطات العمومية ووزارة الصحة ومختلف القطاعات التي ساعدت المدرسة والجامعة على أداء أدوارهما في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا.

وأكدت السيدة الرئيسة على أن مؤسسة الجهة منخرطة في دعم الجهود المبذولة بالنظر لأولوية وأهمية قطاع التربية والتكوين ومحوريتها في التنمية الجهوية، من خلال الشراكات المبرمة والاعتمادات المالية المخصصة لدعم هذه القطاعات.

وبعد أن عبر السيد أمزازي، في معرض كلمته التوجيهية، عن سعادته بالحلول بهذه الجهة الغالية التي أنجبت العديد من الشرفاء والمقاومين، والتي تخزن في ذاكرتها العديد من البطولات والانتصارات في ملحمة تحقيق الوحدة الترابية. أشاد بما تزخر به هذه الجهة من مؤهلات جغرافية وبشرية وسياحية، وثروات بحرية، وثرات إنسانية، وموروث ثقافي صحراوي، وموقعها الذي يربط شمال الصحراء المغربية بجنوبها، وكلها فرص كفيلة بخلق دينامية قوية للنمو على مستوى هذه الجهة الغالية.

ونوه السيد الوزير، في السياق ذاته، بالتضحيات والمجهودات الاستثنائية لأسرة التربية والتكوين بمختلف مكوناتها ومستوياتها، معبرا عن أمله في الرقي بهذه التعبئة حتى تصبح جهدا جماعيا، وعملا دؤوبا ومتواصلًا، لكي تشكل رافعة جوهرية لتطبيق الإصلاح التربوي، انسجاما مع الأولوية التي ينبغي أن تحظى بها قضية الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، باعتبارها تأتي في مقدمة الأسبقيات الوطنية، بعد القضية الوطنية لوحدة الترابية. من جهته، أكد السيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، على الأهمية التي يكتسبها هذا اللقاء في تمتين الجسور التي تربط بين المشروع المجتمعي والمشروع التربوي، لتمكين المدرسة من إنجاز الوظائف المنوطة بها باعتبارها قاطرة لتحقيق التنمية الوطنية والجهوية والإقليمية، كما نوه بعمل جامعة ابن زهر، التي تغطي جهة كلميم وادنون بنسيج جامعي مكون من مؤسستين، وهما المدرسة العليا للتكنولوجيا وكلية الاقتصاد والتدبير.

وقدم السيد سعد ماء العينين، المندوب الجهوي للتكوين المهني، عرضا تناول فيه المرتكزات الناظمة لمخططات عمل الوزارة في ميدان التكوين المهني، واستعرض مختلف المؤشرات المتعلقة بالعرض التكويني الذي تتوفر عليه الجهة، كما سلط الضوء على برنامج العمل لسنة 2021 وكذا حصيلة إنجاز

المشاريع الإستراتيجية لتنزيل القانون الإطار 17-51، ويتعلق الأمر بـ 13 مشروعاً تهم ثلاثة مجالات: الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بجودة التربية والتكوين والحكمة والتعبئة، علماً أن هذه المشاريع، التي يجري تنفيذها في سياق أجراً محاور خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، تفتح آفاقاً واعدةً لتجويد وتأهيل العرض التكويني من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية وتنويع أنماط التكوين وتلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي المتزايد على التكوين المهني وجعله مستجيباً بشكل أفضل للحاجيات الحقيقية لسوق الشغل.

وبخصوص قطاع التعليم العالي، أكد رئيس جامعة ابن زهر – أكادير، السيد عزيز بنصو، خلال عرضه على أن الجامعة واعية بالدور الفعال الذي تلعبه في تنمية الجهة وتقريب التعليم العالي من أبنائها، بتأهيل المؤسسات الجامعية على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات، والرفع من مستوى التأطير البيداغوجي والإداري، وتقديم عرض تربوي متنوع وذو جودة. وفي هذا الإطار، برمجت الجامعة إحداث عدد من المؤسسات الجامعية الجديدة التي ستعزز النسيج الجامعي بالجهة، أهمها المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بسيدي إفني، وكلية الاقتصاد والتدبير بكلميم والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالوطية - طانطان.

من جانبه، قدم السيد مولاي عبد العاطي الأصفر، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم وادنون، عرضاً تناول فيه المرجعيات المؤطرة للقانون الإطار رقم 51.17، وحافطة مشاريع تنفيذه التي تشمل مجالات الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بجودة التربية والتكوين، وحكمة المنظومة والتعبئة، والمنهجية المعتمدة للتنزيل على المستوى الجهوي، والحصيلة المرحلية وكذا برنامج العمل الجهوي لتنزيل مقتضياته لسنوات 2021، 2022 و2023. كما استعرض مجالات التطوير وآفاق الشراكات الجديدة. مبرزاً المؤشرات التربوية وبعض المبادرات الجهوية للارتقاء بجودة التربية والتكوين والحكمة، بالإضافة إلى وضعية تنفيذ برنامج عمل الأكاديمية لسنة 2021.

وعلى هامش هذا اللقاء التسميقي، ترأس السيدان الوزيران، مراسيم حفل التوقيع على اتفاقية بين الوزارة وجامعة ابن زهر ومجلس الجهة حول إحداث المدرسة العليا للتكنولوجيا بالوطية – إقليم طانطان بتكلفة مالية تقدر بـ 65 مليون درهم يساهم فيها المجلس بغلاف مالي يبلغ 20 مليون درهم. كما تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم وادنون مع كل من جامعة ابن زهر من أجل تعزيز آلية الشراكة التعاقدية الرامية إلى بلورة برامج تربوية وتأهيلية، والمعهد الفرنسي من أجل تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر التربوية في اللغة الفرنسية وتشجيع التلاميذ على القراءة من خلال إحداث الخزانات المتعددة الوسائط ودعم الأنشطة العلمية والثقافية.

واختتم اللقاء بكلمة للسيد الوزير عبر فيها عن اعتزازه بالمؤشرات التربوية المحققة التي تترجم التقدم الحاصل على مستوى تنزيل أورش الإصلاح جهويا، داعياً جميع الفاعلين والشركاء والمتدخلين إلى مضاعفة الجهود والرفع من مستوى التعبئة الشاملة والانخراط الفعال لمواصلة تنزيل مشاريع القانون الإطار بالشكل الذي يمكن من تحقيق تطلعات الأسر وعند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

[كلميم في 06 مارس 2021](#)